Mohammed BOUZEKRI¹ & Mohammed SALAMI²

**THE RHETORIC OF POLITICAL DISCOURSE: A SIMEO -
PRAGMATIC APPROACH**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.31>

Research Article

Received:

17/04/2021

Accepted:

09/05/2021

Published:

01/06/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The main step in this research assumes that political discourse should be treated as a convincing speech that pleads the different means of linguistic and non-linguistic argumentations to influence and induce the recipient, where we will discuss political discourse in terms of semiotic and pragmatics behaviors that take it out of a normal nature to a different coding. We will also see it as a new organization of semantic units at the heart of the culture incubating meanings, as accessing and reviving them, but it is done by digging into the memory of the political, and evoking - as much as possible - its cultural dimensions, which can only be done by activating the semantic power. From this perception, everything that is politicized can refer to a particular human situation that is culturally framed, through certain cultural conditions but with the need to know the semantic relationships that allow us to move from direct reporting cases to various possible inspirational and dynamic aspects.

Key words: Rhetoric, Political Discourse, Semiotics, Pragmatics.

¹ Dr. , The Regional Academy for Education and Training, Morocco, medbouzekri@yahoo.com,
<https://orcid.org/0000-0001-9950-293X>

² Dr., Zayed University, The United Arab Emirates, Mohammed.Salami@zu.ac.ae, <https://orcid.org/0000-0003-1732-6536>

بلاغة الخطاب السياسي: مقارنة سيميو- تداولية

محمد بوزكري³

محمد سلامي⁴

الملخص

إن الخطوة الأساس في هذا البحث تفترض التعاطي مع الخطاب السياسي بوصفه خطاباً إقناعياً يتوسل وسائل الحجاج المختلفة، اللغوية وغير اللغوية، للتأثير في المتلقي واستمالته، حيث سنناقش الخطاب السياسي من حيث السلوكات السيميائية والتداولية التي تخرجه من طبيعة معتادة إلى ترميز مختلف، كما سننظر إليه باعتباره تنظيمًا جديدًا لوحداث دلالية من صميم الثقافة الحاضرة للمعاني، ذلك أن الوصول إليها وتحيينها ليس بالأمر السهل، بل يتحقق ذلك من خلال عمليات النبش في ذاكرة السياسي، واستحضار- ما أمكن- أبعاده الثقافية، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال تفعيل القوة الدلالية للخطابات السياسية. استناداً إلى هذا التصور، فإن كل شيء يتم تسييسه بإمكانه أن يحيل على حالة إنسانية معينة ومؤطرة ثقافياً، وذلك عبر شروط ثقافية بعينها، لكن مع ضرورة المعرفة بالتعالقات الدلالية التي تسمح لنا بالانتقال من الحالات التقريرية المباشرة إلى مختلف الوجوه الإيحائية والديناميكية الممكنة.

الكلمات المفتاحية: البلاغة، الخطاب السياسي، السيميائيات، التداولية.

المقدمة:

يحظى الخطاب السياسي بمكانة خاصة تميزه عن الخطابات الأخرى، وذلك بالنظر إلى التأثيرات العملية والثقافية التي يحدثها في إدراك المتلقي، حيث ينبغي أن يكون مشبعاً بآليات خطابية إقناعية تراعي مختلف السياقات والوضعيات النفسية والتغيرات الاجتماعية التي يستعمل فيها هذا الخطاب أو ذاك. وهذا معناه التركيز على القوة الإقناعية ومختلف آليات التخطيب التي يمتنع منها الخطاب بلاغته الإقناعية، حيث يقوم بالأساس على اللغة بوصفها تمثيلاً رمزياً للكون، إنها ذلك النسق الذي يمنحنا المعرفة بفحوى الخطاب، وهي المؤنث للكون وما يمنحه الوجه الإنساني، إضافة إلى ذلك فالخطاب السياسي يعتمد إلى سلوكات سيميائية تداولية بالأساس، تتضافر فيها اللغة وغيرها من الوسائل التي يتوسل بها السياسي في بناء خطاباته وإبلاغها، كما تتألف فيها مجموعة من الإواليات قصد إنتاج المعنى، والتأثير في المتلقي الذي أصبح ينظر إلى الجوانب الإبداعية في الخطاب السياسي التي تخرجه من الطبيعة المعتادة إلى الترميز المختلف. تأسيساً على هذا الأمر، فإن الخطوة الأساس في ورقتنا تفترض التعاطي مع الخطاب السياسي بوصفه نمطاً رمزياً بالإضافة إلى الغاية التداولية، حيث سنتناوله من خلال مختلف الدلالات الإيحائية التي يحدثها وذلك انطلاقاً من الدلالات المباشرة، كما سننظر إليه باعتباره خطاباً يقوم في الغالب على تخطيط مسبق للقول والفعل، ولذلك فاستراتيجياته لا تُعتمد بشكل اعتباطي، بل إنها تعكس الحضور الافتراضي للجمهور في ذهن المرسل لحظة إعداد الخطاب، فهي استراتيجيات محكومة بمعرفة مسبقة للجمهور من حيث همومه وتطلعاته وأحلامه، وكذلك بالهدف من الخطاب، ثم بالسياق التواصل.

ولذلك ستحاول ورقتنا الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي الأدوار الحجاجية للأساليب البلاغية في الخطاب السياسي؟
- ما هي استراتيجيات التأثير التداولية واللغوية الموظفة في الخطاب السياسي؟
- وما مدى إسهام السيميائيات بوصفها تصورات علمية في تحفيز المتلقي وتمكينه من قراءة الخطابات السياسية؟
- وما هي آليات إنتاج المعنى في الخطاب السياسي؟

³ د.، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، المغرب، medbouzekri@yahoo.com

⁴ د.، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة، Mohammed.Salami@zu.ac.ae

1- بلاغة الخطاب السياسي وآلياته الإقناعية:

- البلاغة ودورها في الإقناع:

إذا كانت الفصاحة شرطاً أساسياً في الخطاب اللساني شفها كان أو كتابياً، لتحقيق الإقناع والتواصل اللساني، فإن الوصول إلى هذه الفصاحة وتحقيقها في الخطاب يقتضي من المتكلم التضلع في علوم البلاغة وأقسامها، وبهذا يشترط في الفصيح أن يكون بليغاً... والبلاغة في مجملها كما يقول التفتازاني هي معرفة مقتضى الحال. يقول في الموضوع نفسه: "وكذا كانت البلاغة تقال لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال" (التفتازاني، 2007، صفحة 13).

إن البلاغة تلعب دوراً أساسياً في الحجاج والإقناع، فالمتكلم يجب أن يكون على درجة عالية من الفصاحة أولاً، ويتجلى ذلك في نظم الكلمات واحترام مواقع التقديم والتأخير مع طريقة إلقائها، ووضوح المعنى، وغير ذلك من مظاهر الفصاحة اللفظية والمعنوية، كما يجب أن يكون بليغاً مكتسباً للأساليب البلاغية كالتشبيه مثلاً والاستعارة والمجاز والكنية، وتوظيفها توظيفاً جيداً يجعل كلامه ملائماً لسياق مقام الخطاب، وبالتالي إقناع المخاطب والتواصل معه.

كما أن التأثير في المتلقي وإقناعه كانا وما يزالان غاية كل فعل بلاغي، سواء توسل في إنجازهما بالكلمة أو الصورة أو الإشارة أو الحركة أو مزيجاً منها جميعاً أو غيرها، فقد آمن البلاغيون- والبلغاء أيضاً- بأن ثمة علاقات وثيقة بين اختيار المتكلم لطرائق محددة للقول والأداء والآثار التي يتركها في المتلقي، وسعى بعض البلاغيين إلى وضع قواعد تفسر هذه العلاقات، وتتنبأ بها، بهدف الوصول إلى وصفة معيارية مثالية، تمكن المتكلمين من تشكيل خطاباتهم وأدائها على نحو يمكنهم من الوصول إلى أقصى حدود الإقناع والتأثير (عماد، 2014، صفحة 203).

- الاستعارة وقوة الإقناع:

الاستعارة ظاهرة لغوية متغلغلة في النشاط اللفظي البشري، "وأداة مفاهيمية ولغوية مهمة لإنجاز الإقناع"، وهي تمثل في الوقت الراهن أكثر الظواهر اللغوية خضوعاً للدراسة في إطار الدراسات اللغوية بوجه خاص والعلوم الاجتماعية والإنسانية بوجه عام، وللأسف فقد كانت معظم الكتابات العربية، مكتفية ولا تزال بدراسة الاستعارة وتدريبها بوصفها ظاهرة بلاغية "زخرفية" تخص اللغة الأدبية، وغايتها التحسين اللفظي.

إن مفهوم الاستعارة- كما نستخدمه في هذا المقال- أوسع بكثير من مفهوم الاستعارة كما هو مستخدم في التراث العربي القديم؛ إذ سنتبنى مفهوم الاستعارة كما استقر في اللغويات المعرفية cognitive linguistics على يد جورج لايكوف ومارك جونسن وآخرين، والاستعارة عندهم هي الكلام أو التفكير في شيء ما بمفردات تنتمي إلى شيء آخر...

إن الكلمات التي تستعمل في الخطاب السياسي عادة هي تصورات استعارية مثل: المساواة، والحرية، والاستقلال، والسلطة... والاستعارات السياسية والاقتصادية، شأنها شأن كل الاستعارات الأخرى، قد تخفي بعض مظاهر الواقع. إلا أن للاستعارات في مجال السياسة والاقتصاد أهمية قصوى، فقد تقيد حياتنا. فالاستعارة في النسق السياسي أو الاقتصادي قد تؤدي بموجب ما تخفيه إلى الحط من قيمة البشر...، لأنها تعتمد على إخفاء الحقيقة، وإظهار ما يريد المتكلم إظهاره، مما يفتح المجال أمام المتلقي للتأويلات والقراءات المتعددة للمعاني التي يحملها الخطاب، فالاستعارة في الخطاب السياسي، تستعمل لأغراض تواصلية بحتة، لأنها تزيد في إثارة المتلقي، وتجعله يبحث عن المعاني التي تخفيها، مما يجعل عملية التأويل والقراءة للخطاب أقوى وأعمق، وعليه سيكون التأثير أقوى. لذلك، فالاستعارات في الخطاب السياسي المعاصر، تتعلق بالاستعمالات غير العادية التي يسعى من خلالها المتكلم إلى التواصل والتأثير في المتلقي، أي أنها لا تستحضر في الخطاب السياسي لأغراض جمالية فقط، "وذهب العديد من المنظرين السياسيين وعلماء النفس المعاصرين إلى أن الاستعارة غالباً ما تستخدم في السياسة من أجل أغراض إقناعية، وفي الواقع غالباً ما ينسبون للاستعارة تأثيراً إقناعياً قوياً" (سيمينو، 2013).

لقد ارتبطت الاستعارة عند العديد من الأشخاص، بالتوظيف اللغوي غير المألوف، والخيال الشعري، وكل ما يتعلق بالزخرف البلاغي، كما يعتقد البعض أنها خاصية لغوية، تتعلق بالألفاظ ولا تُعنى بالأفكار والمعاني، وعليه نستطيع الاستغناء عنها، وهو ما لا يصح في هذا الحضور المكثف للاستعارة في حياتنا اليومية، ولا تقتصر على اللغة فحسب، فهي جزء من تفكيرنا وسلوكنا اليومي، لأن لغة التواصل التي نستخدمها يومياً هي في أكثر نواحيها استعارية النزعة... (لايكوف و جونسن، 1996).

- الإيحاء كآلية من آليات الحجاج:

إن الإيحاء استراتيجية سياسية أضحت لازمة من لوازم شطرنج الكلام، حيث يتحول الخطاب إلى رقعة شطرنج، تمارس فيه لعبة من نوع خاص، هي لعبة الكلمات والمعاني وتفسيرها، وتأويلها بين المرسل والمتلقي، لذلك يلجأ الخطيب السياسي إلى شحن خطابه برموز ومدلولات، تختبئ وراءها بعض المعاني التي لا يريد البوح بها، إذ لا بد له من بعض الغموض حتى يقنع المتلقي.

لكن هذا لا يعني أن يغرق الخطاب السياسي في الغموض، والرمزية، حتى لا يبتعد عن الهدف الأساس الذي يبتغيه المرسل وهو التواصل، والإقناع، والتأثير، وإنما يلجأ السياسي إلى هذا الغموض، لأنه أقوى من حيث التأثير في المتلقي، لأن المعاني الخفية والأفكار غير المعلنة تحتاج إلى إعمال للفكر، وهو ما يرسخ الفكرة والمعنى في الذهن.

فمن خلال اللغة، تمارس السياسة صناعة التغييب، ومن خلالها أيضا تمارس سياسة الإعلان والتصريح، ففي الحالة الأولى، تقدم السياسة من خلال اللغة "الأحداث بأغلفة من البلاغة والمجاز في ضرب من الإلهاء على أمل أن يتواري الوعي بحقيقة الأسباب، وشيئا فشيئا تتحول العبارة إلى رمز، يأخذ موقعه ضمن خانات العرف الدبلوماسي" (المسدي، 2007)، فتصبح بعض الكلمات استعارات متداولة بين الأوساط السياسية، "لأن اللغة على اختلاف مادتها هي من نسيج قائلها، فالمادة هذه هي التي تحدد نوع الخطاب كما هي التي تحدد متلقيها، فهو يتأثر بمقدار النصوص الواردة فيه بالمدلولات الرمزية الغامضة المبهمة، فكلما كان هذا الغموض والإبهام فيه، كان هذا الخطيب سياسيا محنكا مع حفاظه على بلاغة الخطاب..." (برهومة، 2007، صفحة 129)، لأن قول الحقيقة في الخطاب، نسبي، لا يعول عليه، ولكن يعول على البلاغة، والدقة في اختيار الكلمات المناسبة. ويحيلنا موضوع لعبة الكلمات، الذي يميز الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات، إلى الحديث عن الاستعارة باعتبارها نتيجة من نتائج التلاعب بالكلام.

- مراعاة مقتضى الحال:

يلجأ المتكلم، أو الخطيب إلى مراعاة مقتضى الحال، لخطاب كل طبقة بما يناسبها، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون عارفا بأحوال من يخاطبهم، اجتماعيا وثقافيا، وسياسيا، لأن الكلام يفسر ويفهم حسب الموقف الذي يحدث فيه، لذلك يجب أن يجري أيضا، حسب الموقف الذي يحدث فيه، أو الذي يثير الكلام ويثير اللغة، فإذا أراد المتكلم أن يعبر عن مشكلات وقضايا اجتماعية، أو سياسية واقتصادية، لا بد أن يعبر كما يلزم وكما يجب، فيوجه الخطاب للمعنى السياسي بسياق مفردات وألفاظ سياسية، وتقديم حلول وقرارات لتجذب الأسماع، لأنه يسعى إلى التأثير وتوصيل أفكاره إلى أكبر عدد ممكن، فالمعاني ليست جامدة، بل هي متحركة (برهومة، 2007، صفحة 131). وهذه المعاني تحتاج إلى متلق يفهمها، حتى يتحقق الإقناع، لأن فهم المعنى هو جزء من عملية التأويل التي سيقوم بها المتلقي، ولكي يكون لهذه المعاني وهذه التأويلات وقع على المتلقي، لا بد من مراعاة مقتضى الحال... وهذا ما يحاول الخطاب السياسي بنزعة التداولية النفعية أن يحققه، حتى يبلغ أعلى درجات الإقناع والتأثير في المتلقي.

- الصورة الشعرية:

الصورة الشعرية في السياسة بمثابة السهام النافذة التي تشق طريقها نحو المتلقي، بكل عزم وثبات، حيث يتحول الخطاب السياسي من سياق الإخبار العادي، إلى سياق آخر تكون لعبة الكلمات فيه التأثير القوي على المتلقي، وهو سياق الإبداع، الذي يجعل غير الممكن ممكنا، حيث أصبحت الصورة الشعرية التي استعارتها السياسة من الأدب "بمناخ القرص المضغوط الحامل لحقيقة كاملة من الرسائل في نسيج اللغة وفي جسور الأعراف القائمة بين اللغة، ومستخدمي اللغة من مرسلين ومتلقين، أما هنا فالجسور ممثلة الأبعاد فيها قرائن المجاز، وفيها قرائن الحدث السياسي بكل مؤثراته، وفيها أيضا الطاقة الاستقبالية الجديدة، التي هي "شفرة" إما أن نلم برموزها فنفتح مغاليقها، وإما أن نمسك إمساكا عن تناولها، ونستعصم استعصاما عن كل فضول في قراءة السياسة" (المسدي، 2007، صفحة 52).

2- استراتيجيات التأثير التداولية واللغوية الموظفة في الخطاب السياسي

- التضمين في الخطاب السياسي

التضمين من المفاهيم الخصلة المرتبطة بأكثر من حقل معرفي، وهذا ما جعله واسع التداول لدى فئة كبيرة من الباحثين والكتاب والمؤلفين، وإذا أردنا تبسيط مفهومه، "فنقول بشكل منطقي أنه مرادف لما نسميه ببساطة الفهم أو القصد أيضا" (Ladmiral, 2002, p. 130).

وتجدر الإشارة هنا أن مدلولات التضمين تتنوع كذلك وفق أصناف رئيسة، فهناك التضمين الأسلوب المتعلق بتصنيف الخطاب اللغوي حسب نمطه الأسلوب، وهناك التضمين الملفوظ المتصل بصاحب الخطاب وليس بالمعلومات المرجعية، وهناك الدلالات المبهمة بما تحمله من قيم تضمينية، وغير ذلك من مدلولات التضمين. ونظرا لخصائص التضمين اللغوية وغيرها، فإنه يعد أداة ومحركا أساسيا في المجال السياسي، فهو الأرضية الخصبة لتمرير الأفكار والغايات، والتأمل المتأني لخصائص الخطاب السياسي، بما آل إليه في ضوء الإعلام والتغير الجوهري الحاصل على آليات التواصل، يوقفنا على كل ما هو مضمن وذو إحياءات، ونعني بهذا أن كل كلمة يختارها المتحدث ضمن سلسلة كلامه تمثل التزاما بدلالاتها التصريحية وبدلالاتها الإيحائية، وهذا يؤدي إلى الالتزام الدلالي الواعي باختيار ما نختاره من ألفاظ، والالتزام الواعي عن الأمور التي لا نختارها، وهذا يرجع إلى ما يسمى في علم تحليل الخطاب بـ "مبدأ التوضيح"، ويعني أن المتكلم ما إن يتفوه بكلامه حتى يكون قد اتخذ موقعه داخل كل جزء من كلامه، وهكذا يبرز أن من خصائص اللغة أنها تصنع الدلالة أحيانا بما لا تقوله أكثر مما تصنعها بما تقوله، ويؤكد أيضا أن الحياد المطلق متعذر على المتكلم في استخدامه اللغة.

إن التضمين عنصر مقترن أساساً بإنتاج الخطاب السياسي، فهو يوظف بامتياز في عمليات الإقناع واستدراج السامع أو المتلقي إلى ما يريد صاحب الخطاب، وهو أداة فعالة للإبلاغ ووسيلة ضرورية للتأثير، وإذا كان التبليغ والتأثير في الماضي يتناسب مباشرة مع طبيعة الخطاب كما وكيفا، حيث كانت الشعرية ملازمة للخطابة المحققة لفعالية اللغة في مجال التواصل السياسي، فإن الأشياء قد تغيرت تماماً، وتغيرت من بعدها مرجعيات اللغة السياسية والبلاغة السياسية التي تجسد بوضوح سلطة اللغة.

- استراتيجيات الغموض

من خصائص الخطاب السياسي عدم الوضوح المفاهيمي، وهو ما يوقع المتلقي في الاشتباه المؤدي إلى الالتباس، ويكون الخطاب السياسي غامضاً عندما يتكون من مضمون ينطوي على تناقض ذاتي..... ولأن الخطاب يقوم أساساً على ثنائية الظاهر والباطن، الدلالة والمغزى، تتأكد ضرورة استعمال آليات الفهم والتأويل لمقاربة دلالات ومقاصد الخطاب السياسي: "وكل نص يمتلك دلالة ومغزى بداخله ليوصل إلى المتلقي ما يريده، كما يحتوي كل نص / خطاب مهما كان شكله، خاصة الخطاب السياسي، على جدلية الظاهر/الباطن، والدلالة/المغزى، هذه الجدلية لا بد من وجودها داخل النص الخطابي، فهي عبارة عن جدلية ثنائية تحتل مكون الخطاب السياسي" (برهومة، 2007، صفحة 131).

إن هذه الجدلية الموجودة بشكل أصيل وراسخ في كل خطاب، والخطاب السياسي على وجه الخصوص، تدفع جمهور المستمعين باتجاه تلقي المعنى وصياغته مرات متعددة مادامت وضعيات التواصل تتميز هي أيضاً بالتعدد والتنوع والاختلاف، أي "إن دلالات الخطاب السياسي تصاغ وحتى تعاد صياغتها، في آن واحد بواسطة عُدّة Dispositif وضعية التواصل وبوساطة فاعليها" (Charaudeau, 2005, p. 40).

عندما نحاول تعرف أسباب الكذب السياسي، نجد أن ظواهر متعددة لا تتصل باللغة وحقائقها وبنيتها ونظامها، وإنما بالمعطيات الاقتصادية والرمزية داخل قطاعات المجتمع. وتأتي اللغة السياسية لتكون أداة فاعلة في تحويل الاهتمام الشعبي عن مصادر الشر أو الألم، أو جعل الرأي العام أكثر تقبلاً لقضايا وقرارات قد لا تكون في حقيقة الأمر سوى غطاء لمصالح طبقية ضيقة.

- استراتيجيات المناورة والمساومة

لا يمكن تصور خطاب سياسي منعزل عن فعل مناورة، لسبب بديهي، هو قيام السياسة نفسها على المناورة بالدرجة الأولى، والخطاب السياسي باعتباره تجسيدا للسياسة وممارسة فعلية، يأخذ تجليات شتى في مناورة الخصوم والحلفاء، فهو خطاب يناور ويساوم ويضلل عبر استثمار آليات وأدوات وأساليب من بينها (الأزدي، 2010):

1. استعمال الخطاب المنقول المباشر مصحوباً بعبارات مثل: زعم أن، ذهب إلى، تجرأ على الدفاع عن...، وذلك بهدف استبعاد أطروحات الخصم بكيفية مثلى.

2. نفي مقترحات الخصم ودحضها وتفنيدها ونقضها عبر اللجوء إلى مختلف الأشكال والصيغ القمينة بذلك.

3. السخرية من خطاب الخصم ومواقفه عبر اللجوء في الكتابة إلى المزدوجات، وعلامات التعجب، أو الحذف، أو الاستفهام، وهي أدوات تعبر عن لباقة أنيقة في الهزء والاستهزاء. ويمكن للسخرية أن تأخذ شكل "صنع"، أي إدراج خطاب الخصم في الخطاب النقيض من دون التصريح بذلك أو إعلانه أو التنبيه عليه، بدعوى الاتفاق بدءاً وظاهرياً، ولكن بهدف السخرية منه بكيفية نموذجية.

والخطاب السياسي لا يتسم بالمناورة فحسب التي تتحقق بالاستراتيجيات السالفة، وإنما يتميز بخصيصة نوعية أخرى، قوامها المساومة. وقد أثارت اهتمام العديد من الباحثين، الذين انكبوا على دراسة بعض أفعال اللغة السياسية، التي تظهر في هيئة نصيحة لكنها في الجوهر مناورة، وضمن هؤلاء أرفالد ديكر، الذي درس من منظور تداولي ظاهرة النصيحة-المناورة في خطاب بثته التلفزة الفرنسية في نهاية حملة جيسكار ديستان الانتخابية سنة 1974، أثارت انتباهه المتتالية الختامية في هذا الخطاب، وتساءل بصدد مستفهما عن نياتها ومقاصدها الفعلية

- استراتيجيات الخداع

تعتبر المقاربة القانونية الواقعية الخداع بأنه "عمل يأتيه أحد الناس ويكون من شأنه تضليل غيره، بتصوير الأمر على غير وجهه الحقيقي، بحيث يستقر في ذهن هذا الأخير وهو يؤثر في إرادته" (خليل، 1988، صفحة 142).

والخداع في اللسان العربي "إظهار خلاف ما تخفيه" (ابن منظور، 1997، صفحة 63). وهو بهذا المعنى، يشير إلى إخفاء أمر واقعة عن طريق إظهار واقعة أخرى، إنه "طريقة تضليلية يجري عبرها التلويح بالإيحاء عبر المظهر المتعارض مع الحقيقة والواقع وتعارض الظاهر مع الخفي وتعارض المنظور مع المستور" (يونان، 2009، صفحة 131).

كل هذا يعني أن الخداع يوجب التظاهر بتعاكس وتناقض وتضاد مع البنية الحقيقية التي ستتمظهر بالفعل الحقيقي المراد تنفيذه، ومع الواقع الحقيقي المتلمس. فالخداع يوجب التظاهر بالعجز عندما تتوفر القوة، والتظاهر بعدم العمل

عند الرغبة في العمل، وإقناع العدو بأننا بعيدون عندما نكون على مقربة منه، وبأننا قريبون ونحن بعيدون عنه، والظهور بمظهر الوداعة والخجل، والتمسكن. وعند التمكن يتحول من حالة الحمل الوديع إلى حالة الوحش الكاسر. إن الكثير من السياسيين يراهنون في خطاباتهم على استراتيجية الخداع من أجل التضليل وتصوير الأمور على غير وجهها الحقيقي، بما من شأنه أن يؤثر في الجمهور المتلقي للخطاب. فالسياسيون إذ يصرحون بمواقف تناقض أفعالهم في الممارسة السياسية. وهناك نماذج كثيرة عن الخداع السياسي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: نموذج الخداع السياسي في الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث كان السياسيون ينادون في خطاباتهم المعلنة بوجوب تطبيق الماركسية نصا وروحا، وكانوا بعكس ذلك يمارسون الممارسات البورجوازية التي تؤلف نقيضا لأيديولوجيتهم الماركسية (يونان، 2009).

3- السلوك السيميائي في الخطاب السياسي:

تعتبر السيميائيات نشاطا بالغ الأهمية بالنظر إلى أصولها، وامتداداتها التي تهم جوانب المعنى وشروط إنتاجه وتلقيه، وكذا باعتبار المتون المدروسة باختلاف أنساقها واختلاف المرجعيات الفكرية داخل منظومة نظريات المعنى، حيث يمكن النظر إلى نظريات التأويل السيميائية باعتبارها تهم كل مجالات الفعل الإنساني، والنظر إليها كآلية نقدية في مقارنة و إغناء مختلف تجليات السلوك الإنساني، فمشيل فوكو عندما تحدث عن تحديد الخطاب عرفه بكونه شيئا بين الأشياء، وهو ككل الأشياء، إن الخطاب منظور فوكو ذلك الصراع الذي يتغيا الحصول على السلطة، إذ لا يشكل انعكاسا للصراعات السياسية، بل هو المسرح الذي تستثمر فيه الرغبة، ذلك أنه مدار الرغبة والسلطة، "إن حقيقته منطوق ما ليس في صمته معناه، أو في الكلام الأخرس الذي تستخرجه عملية التعليق، بل إن حقيقته قائمة في موقعه، وفي استراتيجية المتحدث به حيث يتعلق الأمر بما يقوله (الملفوظ)، بل بالذي قاله، ولماذا قاله. ومن الذي يمتلك الخطاب وما الغاية من استعمال الخطاب ؟ (فوكو و ترجمة، سبيلا، 2007، صفحة 49) بهذا يمكننا التعامل مع الخطاب السياسي كنسق إيديولوجي لا يدي البراءة، إذ بعد خزانا لمجموعة من المفاهيم المتألفة والمتراكبة، حيث تستدعي من المتلقي المؤول وصف آليات اشتغالها، والبحث في طرق إنتاج المعنى عبر ما تجود به مكونات هذا الخطاب من علامات (Signes) شكلا ومضمونا، ما يجعل من العمليات التأويلية - ارتباطا بالمتن السياسي المدروس - نشاطا معرفيا يتجاوز الممارسة المحدودة والمباشرة صوب نماذج تأويلية تكاد لا تنتهي إلا اعتبارا لغايات نفعية، وهذا يؤكد تجاوز سيميائيات التأويل للموضوع المفرد وانخراطها في كل الظواهر الثقافية الدالة، ضمن ما ينتمي إلى التجربة الإنسانية بكل تجلياتها، إنها بهذا المعنى عمليات يقوم بها ذهن المتلقي في علاقة مع كل ما من شأنه أن يكون أثرا إبلاغيا، حيث إن هذه العمليات تستند إلى نظريات المعنى التي لا تقتصر فقط على الأنساق اللسانية بل تتجاوزها إلى أنساق غير لسانية تجسد بدورها أنماطا من التفكير الإنساني وسلوكا من سلوكاته التي تستدعي كشف مضامينها عبر ما تثيره الدوال من مواضيع لا تخضع للإحالة المباشرة، حيث الدعوة إلى أعمال الفكر بمنطق التسنين الثقافي، وذلك ضمنا للتنوع و رغبة في التوغل داخل دواليب المعنى، إنها تعبر عن وعي الذات القارئة بطبيعة المتن السياسي المقروء حيث الدلالة تأخذ منحى التصاعد الذي لا حدود له.

ولما كان بحثنا منصبا على مختلف العلامات التي يعتمد إلى توظيفها السياسي في خطابه، فإن تقطيع الرسائل التي يرسلها السياسي، وفهمها يتطلبان - منهجيا - عزل مختلف العناصر اللغوية والتشكيلية والأيقونية والرمزية، ليس فقط لغرض التحليل، وإنما بهدف التحكم بطريقة منطقية ودقيقة في بلورة معانيها، فطرق تناول المعنى الذي تتيحه الواقعة السياسية مرتبهة بالأساس لطبيعة الموضوعية التي قد تكون أو قد لا تكون، وهذا يستدعي موضوعا مفترضا، فالمعنى لا يتوالد من عناصر متنافرة، ولكنه يفرض نفسه عندما تتآلف الوسائط التي ينشدها السياسي وفقا لمقاصده و سياقات ورودها والفئات التي يوجه إليها هذا الخطاب أو ذاك.. "فالخطاب السياسي يعتمد في بناء مرجعيته الخاصة على أدوات متعددة منها ما يعود إلى الملفوظ (مضمون البرنامج وآليات تحقيقه) ومنها ما يعود إلى التلطف (الآليات المستعملة في إقناع الناس وخلق حالة تواصل مثلى معهم)، وحسن اختيار الرمز ومعرفة استثماره تدخل ضمن إواليات النشاط الثاني. فالمرجعية التي يبنينا الخطاب السياسي ليست هي تلك التي يعرفها المواطن، وهي التي تشكل محيطه المألوف، إن الأمر يتعلق بمرجعية وجدانية تتداخل فيها معطيات الواقع وأحلام الآتي وصور الماضي. عندها، يتحول الحزب إلى جهاز لا يصف ويشخص فحسب ولا يوزع الوعود، بل يسهم في بناء وجدان حضاري جديد. "فالحجاج الإقناعي هو إطلاق العنان لنشاط غايته التأثير في أفكار وآراء ومواقف وسلوكات الفرد أو الجماعات." (بنكراد، الترميز السياسي و الهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، 2003، الصفحات 83-98).

ويتحدد حجم التأثيرات التي تحدثها الخطابات السياسية داخل الأدوار التي تلعبها البيئة والمناخ والجغرافيا؛ ذلك أن الوقائع السياسية ذاتها تخضع لعدد كبير من المقاربات؛ كالمقاربة السيميائية التي تنظر إلى الخطاب ككل، باعتباره حاملا للدلالات التي لا تخرج عن النطاق الجماعي، لذلك وجب إسناد كل التأويلات الممكنة إلى كل المعطيات المعتمدة فيه، فالسياسيون -من خلال توظيفاتهم لهاته المعطيات - يهدفون إلى إعطاء معان تستجيب لأفكارهم؛ حيث لا يتم الاستناد إلى ما تعطيه الكلمات المنتقاة أو النظرات أو الألوان والرموز والأشياء المستعملة، وإنما الاستناد إلى معاني هذه

العناصر خارج الخطاب، وضمن سياقات الأفعال الإنسانية بتنوعها، فالسياسي لا ينتقي خطاباته في غفل من الكلمات أو في حياد عن الغائية المؤسسة لفحوى الخطاب ومراميها، كما أنه يعتمد إلى الانتقاء الذي يفرض بالضرورة إلى حذف ما لا يسعف في عملية التأثير المرجوة والمخطط لها سلفاً، ثم إن التناسق بين الرموز والعلامات التي ينتقيها السياسي هو في الأصل تناسق موروث من مضافات الثقافة وتراكم التجربة، أي ما يشكل المعرفة الذهنية التي تؤهله إلى اتخاذ مواقف لطالما جسدتها الثقافة لذوي السلطة على الكلمات وعلى بنائها وإعمالها وفق سياقات مخصوصة، إن الأمر متعلق بالمضامين الرمزية التي لا حدود لها ضمن المعطى الثقافي، "استناداً إلى هذه التميزات الأساسية يمكن الإمساك بالوالبات التدلil داخل العلامة الرمزية. فمضمون الرمز، على خلاف ما توحى به تلك الكيانات البسيطة، يشير، من خلال سيرورة مركبة في التكوين والاشتغال، إلى الدلالات التي يمكن أن تتسرب في غفلة منا إلى الكلمات والأشياء والطقوس والحركات. إنه فعل يمنح الأشياء أبعاداً تخرجها من دائرة الوظيفة والاستعمال العادي لتدرجها ضمن سيرورة تدللية جديدة تحولها إلى رموز دالة على حالات حضارية غالباً ما تتجاوز السقف الثقافي المحلي، لتصبح دالة على حالات إنسانية كونية." (بنكراد، الترميز السياسي و الهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، 2003، الصفحات 83-98)

فلا وجود لشيء من أجل لا شيء؛ فأن ينتقي الخطاب السياسي دلالات ما بتوظيفه لمجموعة من العلامات، من قبيل الكلمات والأشياء، والرموز، ولغة الجسد، والألوان والأشكال، فذلك يجعلها تدخل في نطاق النظرية العامة للعلامات، حيث تكتسب مختلف العلامات في الخطاب السياسي أبعاداً ومرامي دلالية ورمزية تستند عند عمليات تأهيلها إلى التجربة الإنسانية من خلال ما شيده الإنسان وما أمر به وما نهى عنه ارتباطاً بمنظومة القيم كما أرسى قواعدها الكائن الإنساني، باختلاف المرجعيات التي تنهل منها السياسة نسخاً صالحة للاستعمال، مع تغطيتها بتنميطات مفاهيمية تدخل ضمن حقل السياسة المجتمعية مع تدخل عاملي الزمان والمكان في التأسيس لتلك المفاهيم والقيم وبالتالي للتداول الدلالي الذي تنخرط فيه كل الرموز السيميائية"، فالأشياء ذات الأبعاد الرمزية تخضع، لكي تصبح حاملة لبعد دلالي رمزي، إلى سيرورة طويلة عادة ما يكون الانتقال داخلها من حالة الاستعمال إلى حالات التدلil الرمزي الإضافي انتقالاً معقداً، ويستدعي استحضار ذاكرة موهلة في القدم قد تكون مضامينها تاريخية أو دينية أو أسطورية أو خرافية. فالأمر يتعلق بالانتقال من حالات التشخيص المحدود في الزمان والمكان إلى حالات التجريد المعمم الذي يضاهي الزمن في سرمديته. فمصدر "القيمة الرمزية لا يستمد من الإتيان الخارجي للرمز، بل مثواه الاستعداد الداخلي للمتفرج على إيداع قناعاته وإيمانه بموضوع يضعه للتأمل" (بنكراد، الترميز السياسي و الهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، 2003، الصفحات 83-98)

إن هذا البحث لا يروم تعداد العناصر المشكلة لبناء الخطابات السياسية، بقدر ما يقف عند ما نراه أساساً في مقاربتها، وفق سيميائيات التأويل البورسية (نسبة إلى شارل سندرس بورس) واستناداً إلى آراء الباحثين في مجال سيميائيات الدلالة (رولان بارث)، الذين عكسوا- بشكل أو بآخر- اهتمامهم بالتأويل المفضي إلى استنطاق الدلالة من مختلف الخطابات (اللغوية والبصرية) والوقوف عند أشكال انتظام الوقائع الإبلاغية في كيانات دالة، ورصد مختلف المكونات القادرة على الاشتغال كعلامة داخل الخطابات السياسية موضوع دراستنا. "وإذا كان كل إنتاج خطابي يعتمد، ليكون دالاً، على الغايات التي تحددها الأهداف الاجتماعية، نقول إننا نتعامل مع نوعين من النشاط الخطابي؛ الأول متجه نحو الأفكار وقوة حقيقتها (مجال صنع الإيديولوجيات) وهذا هو السياسي، والثاني متجه نحو الفاعلين وقوة فعلهم (مجال صنع علاقات القوة) وهذه هي السياسة" (شارودو و ترجمة القلعي، 2019، الصفحات 2-16)، كما أن البنات المعتمدة في الخطاب السياسي تعد أساساً للتدلil، ومصدراً تنطلق منه رحلة السيميوزيس (السيرورة المؤدية لإنتاج الدلالة) من خلال اعتمادها على مختلف الإحالات الرمزية اللامتناهية؛ فمن خلال نسق تقرير يرحل فيه الماثول على موضوعه عبر المؤول كقانون، يمكن توليد ممكنات الدلالة بدءاً من لحظة الإدراك وانتهاء عند غاياتنا القصوى التي ستبدأ عندها رحلة البحث عن المعنى، ذلك أن التأويل -بعد التعرف على الواقعة السياسية - وسيلة نحو إعادة بناء قصديات المعطى المرسل الذي يمنحه المرسل قيمة إبلاغية دالة، حيث نروم من ذلك إفادة المتلقي وجعله قادراً على الإمساك بمختلف الدلالات الثابتة وراء المثيرات التي تلتقطها العين، وتسمعها الأذن اعتماداً على نماذج إدراكية وسياق ثقافي يؤطر عمليات التأويل. إن إخراج الخطاب السياسي يروم التذليل (من الذات) حيث عمليات المزج المتشابكة أو التصنع بالعقلانية، ضمن تفاعلات التاريخ الشخصي بالتاريخ الجماعي، والفضاء العام بالفضاء الخاص، والدين بالسياسة، والجنس بالسلطة (شارودو و ترجمة القلعي، 2019، الصفحات 2-16)، فالفكر السيميائي مؤسس على فكرة أن العالم (بالمعنى الكوني) ينبغي النظر إليه بوصفه تمثلاً على شكل أحداث وصور ووقائع نسيميها علامات، وهذا يديهي عند بورس (بريمي، 2016، صفحة 10)، إذ إن ما يؤسس للوعي النقدي عند المتلقي هو النظر إلى الأشياء الممثلة في كل الخطابات السياسية باعتبارها علامات، وتجاوز المعطيات المباشرة التعيينية ثم إدخالها في عمليات فحص، واستخراج الدلالات المضمرّة أو المشار إليها عبر سيرورة التأويل، "حيث تهتم بتحديد المضامين غير المرئية من خلال الوجه المباشر للأداة الرامزة (

فالرمز لا يستقيم وجوده إلا إذا كان إحالة مكثفة على مضامين لا تدركها العين المجردة)، وهو ما يعني، بعبارة أخرى البحث عن مجمل العناصر الثقافية/الحضارية التي تخبيئها التجربة الإنسانية في أشياء الكون وكائناته" (بنكراد، الترميز السياسي و الهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، 2003، الصفحات 83-98).

وما دام الأمر كذلك فنحن كائنات سياسية في المقام الأول فسلوكنا اليومية مؤطرة سياسيا، نستهلك السياسة برغبة وبدون رغبة، وقد نظن في أحيان كثيرة أننا نتمرد على السياسة المجتمعية التي نندمج فيها ومعها، لكننا - في الحقيقة- نهج سلوكا سياسيا آخر لامحالة، وبهذا المعنى "فالمنتجات السياسي لا يختلف في شيء عن المنتجات الاستهلاكية (الأخرى)، وهي أداة تشكل قوة إقناعية ضاربة للاستحواذ على وجدان المستهلك السياسي عبر أقرب الطرق وأيسرها. إنه في حالتنا أداة لإعداد وتنظيم "كم سياسي" وإدراجه ضمن عجلة التواصل التي يستدعيها كل فعل سياسي عقلائي حدائي. ولهذا السبب فإن استحضار قصديات أخرى، غير تلك التي تبدو من خلال النسق اللفظي، تعزز وتدعم القصدية اللفظية البادية من خلال الهوية الإسمية أمر في غاية الأهمية. وتتميز هذه القصدية بانفتاح أكبر من ذلك الذي تقدمه القصدية اللفظية، لأنها تملك واجهات كثيرة تتداخل فيها عوالم متعددة تنتمي إلى الجمالي والحضاري والتاريخي، ويتفاعل داخلها الكوني والوطني". (بنكراد، الترميز السياسي و الهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، 2003، الصفحات 83-98)

بناء عليه، تكوّن السياسة خطاباتها اعتمادا على مكونات الثقافة الجماعية، حيث يمكن للسياسي أن يستثمر النماذج الثقافية عبر عمليات التحيين التي تتحقق عبر العديد من النسخ المستوحاة من النماذج الإدراكية وليدة الذهن البشري، حيث الترغيب والترهيب، والإغراء والمنع، والوعد والوعيد... وكل ما يدخل ضمن المضاد الثقافي الذي اعتاد الإنسان أن يتواصل به مع الإنسان، داخليا وخارجيا، ولذلك فإننا نعتبر الخطاب السياسي -عند إنتاجه وعند تلقيه- مجموعة من السلوكات السيميائية التي تؤطر التداول المجتمعي في صياغة الحياة العامة والفردية كما أراد لها صانع الخطاب سياسي، وبأي صيغة صاغها، ووفق أي هدف، ولأجل من صاغها، وارتباطا بأي سياقات ساهمت في جعله يرقى إلى درجات الخطاب الإقناعي فعلا.

4- التأويل السيميائي للخطاب السياسي:

إن ربط التأويل بالخطاب السياسي على أبعد تقدير يعني؛ عدم إيقاف الدلالة عند حدود المعطيات الأولية المباشرة التي تقف عند حدود التعيين، حيث تشمل كلمة التأويل - بالإضافة إلى المعطيات المباشرة للخطاب - مجموعة من السياقات المحتملة والواقعة للتحيين، ذلك أن التأويل مرتبط بتصوراتنا للدلالة ولشروط وجودها وأشكال تحققها (بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، 2000، صفحة 172)، وهذا ما يدخل ضمن المؤول الديناميكي عند بورس الذي يأتي بعد المؤول المباشر داخل السيرة المؤدية إلى إنتاج الدلالة (السيميوزيس)، ويندرج أيضا في المستوى الإيحائي عند رولان بارث ضمن ما يشكل مستويات الدلالة، والتأويل في أقل تقدير هو ما يدخل ضمن المباشر الذي يصف ما نلقاه سمعيا وبصريا، ذلك أن تأويل العلامة حسب أمبرتو إيكو ECO. U "هو تعريف جزء من المضمون المنقول في علاقته مع الأجزاء الأخرى المستمدة من التجربة الكلية للمضمون، وهو أيضا التعريف بجزء من خلال استعمال أجزاء أخرى، منقولة عبر تعابير أخرى، مع إمكانية المغامرة عند الإقبال على المضي بعيدا في التأويل (إيكو و ترجمة الأصمعي، 2005، صفحة 110)، فهو الطريق إلى الدلالة، لأن كل تأويل قابل بدوره لتأويل آخر. إضافة إلى ذلك يتطلب تأويل الخطاب السياسي خاصية الاشتراك الثقافي والاجتماعي، حتى يناسب المعطيات الموصوفة، والشخص الذي يقوم بالتأويل في تلك المعطيات، لأن إعادة البناء تقتضي فهم طبيعة الخطاب، وتحديد عوالمه الدلالية ضمن الثقافة الأصل لا ضمن ما تقوله الذاكرة المباشرة للمؤول، لأن "ذاكرة الإنسان وذاكرة الأشياء، بل وذاكرة العالم أجمع لا تخرج عما يرسمه اللسان من اختيارات وإكراهات وحدود ومساحات واسعة منها ينبثق الفعل الإنساني وفيها أيضا تثوي أشكال وجوده ومظاهره: صور شتى منها التحكم والاستبداد والقوة والضعف والخضوع والتمرد، إنها حالات مرئية في صفات ك "السيد" و "الولي" و "السلطان" و "الشيخ" و "الاستاذ" و "الثائر" و "الخاضع" و "المتنمر"... إن الإنسان لا يمكن أن يوجد خارج حدود ما ترسمه لغته أوصافا وأسماء وأنماط للتصنيف". (بنكراد، عن السلطة والديموقراطية وتعدد المعاني، 2005، الصفحات 5-16)

فالتأويل وليد بنية الذهن البشري ولكنه وليد الواقع الذي تشيده السيرة المؤدية إلى إنتاج المعنى، وبعبارة أخرى؛ إن الفهم يشترط استحضار كل ما له علاقة بلحظة الإبداع الأول، وتبقى الذات القارئة هي المسؤولة عن طبيعة التأويل، ذلك أنها تقوم بتحيين معطيات الموسوعة الثقافية وفق حاجيات يفترضها الخطاب السياسي الموجه إلى المتلقي المقصود، لكي يسلم مفاتيح قراءته. "وكمؤولين سيميائيين لسنا أحرارا في صنع المعنى، بل أحرار في العثور عليه باتباع الطرق الدلالية والنحوية والتداولية المختلفة التي تخرجنا من نطاق كلمات النص، أي أننا لا نستطيع أن نضفي أي معنى نشاء على النص، بل إننا نستطيع أن نضفي عليه كل المعاني التي نستطيع ربطها بالنص عن طريق الشفرة التأويلية. وفوق

كل شيء يمكننا أن نولد المعنى بوضع هذا النص بين نصوص أخرى فعلية ومحتملة يمكن ربطه بها. (شولز و ترجمة الغامي، 1994، صفحة 21)

وإذا كان السيميوزيس مفهوماً سيميائياً يرجع إلى شارل سندررس بورس (CH.S.Peirce) باعتباره (السيميوزيس) يجسد السيروية التي تشتغل وفقها الكلمات المنتقاة والحضور الشكلي ولغة الجسد والوضعيات في الخطاب السياسي كعلامات، ذلك أن العلامة في التعريف البورسي "عبارة عن شيء ما بالنسبة لشخص ما، محل شيء ما داخل علاقة ما، أوفي إطار قانون ما، إنها توجه إلى الشخص ثم تخلق في ذهنه علامة موازية،" (Peirce, 1978, p. 121) وهذا معناه أن تحديد العلامة وعمليات التأويل التي تخضع لها ارتباطاً بكل الخطابات السياسية، كل ذلك يتم داخل السيروية المؤدية لأنتاج الدلالة وتداولها (السيميوزيس Sémiosis).

فالعلامة عند بورس ثلاثية من حيث تكوينها حيث نجد الماثول: (Représentamen) والموضوع: (Objet) ثم المؤول: (Interprétant). كما أن هذا التقسيم يحكم عمليات إدراك الكون وضبط قوانينه تبعاً للطرح البورسي. ومن ضمنها الوقائع السياسية باعتبارها ركيزة أساس من نظام الكون وعليه قد تنبني مختلف التفريعات الكونية الأخرى التي يشتغل بها ومعها الإنسان، إما فاعلاً أو متأثراً.

وارتباطاً بذلك فاشتغال العلامة في الخطابات السياسية - اعتماداً على سيميائيات بورس - فإن مقولات الإدراك التي تتحكم في عمليات التأويل تجسد النوعيات والأحاسيس في المستوى الأول (Primeité)، والموجودات الفعلية في المستوى الثاني (Secondeité) ثم مقولة الفكر والقانون والعادة في المستوى الثالث (Tierceité). لذلك فالأول في نظر بورس "لا يحيل على أي شيء ولا يستلزمه أي شيء" (Peirce, 1978, p. 72)، "فالأول" يشكل الوعي المباشر (Peirce, 1978, p. 76)، ما يحتم على الأولانية ضرورة "قانون" (loi) يضمن تحققها فعلياً. فالإحساس نوع من الوعي الذي لا يتطلب تحليلاً، ولا مقارنة ولا سيروية، ولا يتجسد كلياً أو جزئياً في فعل لغاية التمييز بين هذا الوعي أو ذاك (Peirce, 1978, p. 84).

تأسيساً عليه، فإن إحالات الخطابات السياسية، - باعتبارها ماثولات - على موضوعاتها لا تكون بشكل مباشر بل بضرورة عنصر ثالث (المؤول) كمبرر وقانون حيث تكون الدلالات الثابتة خلف التقرير، خصوصاً في حضرة خطاب لا يسلم من الاتهام ولا يمكن أن يظل محتشماً في ظل ثقافة الذاكرة وما راكمته من مضامين سياسية تؤهل القارئ لأن يفصح ما أراد النص السياسي أو الخطاب التستر عنه بقصد أو بدونه.

بناءً على هذه الملاحظات يمكننا إدراج الخطاب السياسي، باعتباره مجموعة من العلامات التي تكون ماثولات (Representamens) وربطها بموضوعاتها، من خلال الإسنادات الدلالية التي تأتي من المؤولات (Interprétants) عبر رؤية منطقية تراعي إمكانات التدليل داخل السياق الثقافي الذي يندرج داخله الخطاب السياسي.

إن التصور العام لمفهوم العلامة عند بورس واشتغالها يجعل من السيروية المؤدية إلى إنتاج الدلالة في الخطاب السياسي مفتوحة على كل الاحتمالات الممكنة، ذلك أن ما يعود إلى الدلالة المباشرة يجسد المعطيات الموصوفة الأولية أو الأشياء في حالة من الموضوعية أي؛ ما يشكل الحالات التعيينية للعلامة حيث ينظر إلى ملفوظات الخطاب وكل ما يتم تسبيقه زمنياً ومكانياً عند لحظة الإبلاغ بنوع من الموضوعية التي تحاول وصف ما يتيح الخطاب بشكل تقريرى ومباشر، أما المستوى الديناميكي الذي ينطلق من المستوى الأول ليحقق التصور الفعلي للتأويل ذلك أن المؤول يتجاوز حدود التعيين صوب عوالم الدلالات الممكنة التي تجود بها السيروية التدليلية لمختلف العلامات الموظفة في الخطاب السياسي، فالفعل التأويلي يستوجب مادة سابقة عليه تعد منطقاً وسنداً له في التأويل.

وتجدر الإشارة أن السيميوزيس سيروية غير منتهية في رحلة البحث عن المعنى داخل الخطابات السياسية، إلا أن سيميائيات بورس تقترح مؤولاً نهائياً منطقياً بالنظر إلى الجوانب النفعية في التأويل، حيث يصل المؤول إلى المعرفة النهائية ضمن سياق تأويلي مرتبط بواقعة سياسية ما، ذلك أنها نهائية من وجهة نظر معينة، إلا أنها ليست كذلك بالمعنى الكرونولوجي، لأنها ستكون منطقاً لسيروية جديدة ضمن عملية تأويل أخرى، فالمسألة بهذا المعنى تروم ما هو ضروري ومهم داخل سياق دلالي معين ومن وجهة نظر معينة، وبالنظر إلى الطبيعة التي يتميز بها الخطاب السياسي، فهو يتأسس من حيث علاقة العلامة بالموضوع على الطبيعة الأيقونية، بالإضافة إلى ما تثيره العلامة اللغوية من دلالات تتجاوز ما هو طبيعي منخرطة في عوالم الثقافة المؤسسة للتداول، وبالرغم من احتوائه على مضامين إشارية ورمزية تهم مختلف القضايا المضمونية والشكلية التي قد يرصدها في توجيه قصدي لوعي المتلقي والتي قد تحتويها خطابات سياسي للتنبيه إلى أشياء معينة، أو إثارة المتلقي من خلال سياقات مختلفة باختلاف المقاصد، وكذا مختلف الرموز الموظفة لتوظيف سيميائياً بالأساس، حيث حضور الإيديولوجيا بوصفها نسقا من التمثلات: ولكن هذه التمثلات، في أغلب الأحيان لا تمت إلى الوعي بصله. إنها تكون في معظم الأحوال صورا وأحيانا تصورات، ولكنها لا تفرض نفسها على الأغلبية الساحقة من البشر إلا كبنيات قبل كل شيء ودون أن (تمر بوعيهم). إن هاته التمثلات هي عبارة عن موضوعات

ثقافية تدرك - وتقبل - وتعاني فتؤثر على البشر وفق عملية يجهلون مدلولها... (ألتوسي، ترجمة سبيلا، و بنعبد العالي، 2006، الصفحات 8-10).

وبناء عليه، فإن السيميائيات في تحليلها الخطاب السياسي تعتمد على دراسة السياق وتحليله ضمن مختلف التفاعلات التي يصنعها الخطاب مع ما تتيحه الثقافة المنتجة له، حيث لا يتحدث السياسي خطاباً بلا ذاكرة؛ إن المسألة ترتبط بإرث متواتر يتداخل فيه السياسي والاجتماعي والنفسي واللغوي، والباحث السيميائي وظيفته هو الكشف عن تلك المعاني التي لا يقولها الخطاب صراحة (حرفياً) عبر مساءلة كل اللغات التي يتوسل بها السياسي ويرسم خطاباته عبرها والتي غايتها التأثير والإقناع، بل إن الأمر يتعلق بمحاولة سطو على ذهن المتلقي قد تنتقي فيها الذات المرسله كل ما يسهلها في محو ذاكرة التجويع والتفكير والكذب، والإيهام بالحياة الفضلى في أكثر صورها من حيث الماديات، وقد يكون العكس حسب مقتضيات الكلام التي توطر فحوى الخطاب وغاياته التوجيهية التي تفيد الوعد وتفيد الوعيد كما ترسم الآمال والآلام استشرافاً. إنها بهذا المعنى تؤكد سلطة السياسي على سياقات خاصة يقلص فيها من ذاكرة العالم بما تحتويه من أحداث ووقائع جسدت آثارها وعلاماتها عبر الزمن، وتجسدت على الوجوه وعلى الطبيعة وعلى النظام العام للكون.

"إنها ذاكرة فضفاضة لا حدود لمضامينها، تسكنها السياقات المتناقضة والمتجانسة، تستدعي لحظات خاصة للإبلاغ عنها والحد من شساعتها، فكلما اتسعت دائرة السياقات، انفرط عقد الكلمات وانفجر التأويل في سيرورات دلالية لا يمكن رسم حدودها، حينها ينتفي المرجع وتغيب سلطته؛ وحينها أيضاً تستعيد الكلمة عافيتها وقدرتها على التخلص من مقتضيات التعيين والأبعاد النفعية. إنها تنتج معاني من طبيعة أخرى، معاني للذة والنشوة والتحليل والتمازج... تلك هي طبيعة الدلالات الإيحائية وتلكم وظيفتها" (بنكراد، عن السلطة والديموقراطية وتعدد المعاني، 2005، الصفحات 5-16).

إن تأويل الخطاب السياسي يتخذ من اللغة وسيلة تصف ما تجود به إدراكاتنا، اعتماداً على المثيرات التي تستهدفنا دون مراعاة شروط التكوين السياسي الذي قد يكون وقد يغيب، وهذا يحصل في مجتمعاتنا العربية بشكل كبير، حيث دراجات الوعي السياسي قد تغيب عند كثير من الفئات المجتمعية، وحتى إن حضرت، فقد تتدخل مجموعة من المعطيات التي قد تسلب من العقل الواعي باللعبة السياسية الكثير من التساؤلات، وذلك بالنظر إلى تدخل الإيديولوجيا المؤطرة لعمليات التلقي كما أطررت فعل الإبلاغ، فالمسألة لا تخرج - في مجمل الحالات - عن الوعي الدلالي الذي شيده الكائن البشري وأرسى به نظام الكون، وتواصل عبره وأثر بواسطته وتأثر به، ذلك "أن الإنسان هو من فرض لائحة العلامات، والمدلولات على نظام الكون من أجل أن يتمكن من التواصل بين أفراد جنسه" (J. Prieto, 1966, p. 3)، كما أن استنباط المعاني وإصدار الأحكام حول خطاب سياسي ما يختلفان باختلاف أدوات القراءة وطبيعة الخطاب والسياق المكاني والزمني والنفسي إضافة إلى الأبعاد الثقافية التي تؤسس للتفاعل الذي أساسه التأويل، "فالشيء، وكذا حالات الانفعال، لا يمكن أن يوجد خارج الأشكال، ولا يمكن أن يوجد دون توسط الألوان، تماماً كما لا يمكن تصور أي شيء خارج تصنيفات اللسان. فالوجود شكل ولون وكلمات، وعن قارات الوجود هذه تنبثق الدلالات ومنها تصاغ القيم ودخلها ينتصب الإنسان كائنًا ثقافياً مميزاً عن الطبيعة فاعلاً فيها. ووحده الإنسان يدرك سر هذا الترابط، لأنه وحده المنتج للمعاني، ووحده المستهلك لعوالم الرمز وإحالاته" (بنكراد، عن السلطة والديموقراطية وتعدد المعاني، 2005، الصفحات 5-16).

بناء عليه، نخلص إلى أن الخطاب السياسي واقعة سيميائية تتسم بالقابلية في فعل التأويل، نظراً لاشتمالها على مجموعة من المكونات كأساس للتأويل؛ فالمعنى لا يوجد في الصورة التي يقدمها السياسي جاهزاً ومنتهياً، بل هو نتيجة لفعل تأويلي واع، لأن تفاعل القارئ مع الخطاب بوصفه سلوكاً سيميائياً هو ما يولد المعنى؛ فأن نقوم بتأويل ذلك الخطاب الموجه لنا، معناه أن نقحم ثقافتنا وأن نتحدث إلى المعنى بدون اعتباره ثانوي في فعل التأويل، بل المسألة أكبر من ذلك لأن أبسط مظاهر الحياة - من ضمنها مكونات الخطابات السياسية ومختلف الآليات التي تمتع منها هويتها - تستدعي من الشخص المؤول البحث عن المعنى داخلها، حيث من الصعب جداً التأكد من صحة تأويل واقعة سياسية ما، ولكن ليس من الصعوبة التعرف على التأويل الرديء الذي يشوه دلالات معاني الخطاب ومراميها الثانوية خلف الكلمات والأشكال والرموز، فهذا يجعلها في حاجة لفعل تأويلي يضمن استمراريته ويخرجها من سباتها، حيث يهدف السياسي إلى فعل الإقناع الذي يوظف فيه الإثارة، والإعجاب، والإغراء، والتهويل والتهديد... ويسرد الأحداث والطرائف والغرائب، ويستحضر العناصر الإيجابية في الثقافة الشعبية، ويستغل العناصر السلبية مستحضراً أياها وجاعلاً نفسه ذلك المنقذ من براثنها، ويلطف الأجواء بانتقائه للكلمات التي تسعفه في ذلك ومختلف الإنماءات المسيرة لها أو المثيرة لوجدان المتلقي، كما يعمد إلى لغة الجسد ومدى تأثيراتها أيضاً أثناء الخطاب، وقد يستعين بكل العلامات التي تحيل على الصديق في الفعل الخطابي، وذلك من خلال سياقات تبيح كل استعمال سياسي حسب الغاية المرجوة، وذلك لجلب اهتمام فئات عريضة مستهدفة بطبيعة الخطاب، وتغيير معتقداتهم، إنها أهداف مسطرة ومرسومة من خلال ما تتيحه

السياقات التاريخية السابقة، باعتبارها المرجع في التأسيس للخطاب، وما يتطلبه كل سياق من حضور شكلي ومضموني يؤهل به السياسي نفسه ويوهم به بغية الانصهار والاندماج مع أنواع المتلقي باختلاف درجات الوعي السياسي .

المصادر والمراجع:

- . Paris: ed Seuil. Ecrits sur Le Signe . (1978). C. S Peirse
Charaudeau, P. (2005). le discours politique, les masques du pouvoir. Paris: Librairie Vuibert.
Ladmiral, J.-r. (2002). traduire théorème pour la traduction. Edition Gallimard France.
Luis J. Prieto. (1966). Message et Signaux. Paris: Presses Universitaires de France 108, Boulevard Saut-Germain.
ابن منظور. (1997). لسان العرب. بيروت: مكتبة صادر.
إلينا سيمينو. (2013). الاستعارة في الخطاب (الإصدار 1). (عماد عبد اللطيف، و خالد توفيق، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
أمبرتو إيكو، و ترجمة أحمد الأصمعي. (2005). السيميائية وفلسفة اللغة (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
باتريك شارودو، و ترجمة مصطفى القلبي. (2019). الخطاب السياسي أو سلطة اللغة. الصفحات 2-16.
جريج خليل. (1988). النظرية العامة في الموجبات والعقود. بيروت: المنشورات الحقوقية، مطبعة صادر، ج2.
جورج لايفوف، و مارك جونسون. (1996). الاستعارات التي نحيا بها. (عبد المجيد جحفة، المترجمون) المغرب: دار توبقال للنشر.
روبرت شولز، و ترجمة سعيد الغانمي. (1994). السيميائيات والتأويل (الإصدار 1). الأردن، الأردن: دار الفارس للنشر.
سعد الدين التفتازاني. (2007). شرح تلخيص مفتاح العلوم (الإصدار 2). (عبد الحميد هندواي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
سعيد بنكراد. (2000). السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها. البيضاء، المغرب: منشورات الزمن.
سعيد بنكراد. (2003). الترميز السياسي و الهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية. الصفحات 83-98.
سعيد بنكراد. (2005). عن السلطة والديموقراطية وتعدد المعاني. الصفحات 5-16.
عبد الجليل الأزدي. (2010). التواصل والتواصل السياسي (الإصدار 1)، مجموعة من المؤلفين، إشراف محمد عابد الجابري.
عبد السلام المسدي. (2007). السياسة وسلطة اللغة (الإصدار 1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
عبد اللطيف عماد. (2014). جدل الظاهرة والاستجابة. تأليف محمد مشبال، البلاغة والخطاب (الإصدار 1). الرباط: دار الأمان.
عبد الله بريمي. (2016). مطاردة العلامات، بحث في سيميائيات شارل سندرس بورس التأويلية- الإنتاج والتلقي- (الإصدار 1). عمان، الأردن: داركنوز المعرفة.
عيسى عودة برهومة. (2007). تمثيلات اللغة في الخطاب السياسي. مجلة عالم الفكر.
كلود يونان. (2009). طرق التضلليل السياسي (الإصدار 1). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
لوي ألتوسي، ترجمة محمد سبيلا، وعبد السلام بنعبد العالي. (2006). ماهي الإيديولوجيا. الدار البيضاء: دار توبقال.
ميشيل فوكو، و ترجمة محمد سبيلا. (2007). نظام الخطاب. بيروت، لبنان: دار التنوير.